

Distr.: General
31 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2020

الدورة الخامسة والسبعون

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 73 (أ) من القائمة الأولية*

البند 9 من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
في حالات الكوارث

مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 182/46، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويقدم التقرير أيضاً استجابة لقرار الجمعية العامة 118/74 وقرار المجلس 14/2019. ويغطي التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ويتضمن التقرير موجزاً عن الجهود المبذولة لتحسين التنسيق والاستجابة في مجال الأنشطة الإنسانية، ومعلومات عن اتجاهات المسائل الإنسانية والتحديات التي تثيرها، وعن التدابير المتخذة، وتوصيات، بما في ذلك فيما يتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني، وانعدام الأمن الغذائي، والتشرد، والآثار المتصلة بالكوارث والمناخ، والإدماج، والمضي قدماً على مسار تحقيق المساواة بين الجنسين، ومنع العنف الجنساني في السياقات الإنسانية. ويتناول التقرير أيضاً تدابير بشأن اتباع نهج استباقية، واتخاذ خطوات مبكرة، وتعزيز التعاون عبر ركائز الأنشطة الإنسانية والتنمية والسلام، ويسهم ذلك في عدم ترك أحد خلف الركب.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

لمحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية

1 - نُفذت الأنشطة الإنسانية في عام 2019 استجابة للاحتياجات الإنسانية المتنامية بسرعة لأسباب تعزى في معظمها إلى النزاعات، وتجاهل القانون الدولي الإنساني، والكوارث، وقد تفاقم جميعها بسبب أزمة المناخ. وبحلول نهاية عام 2019، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية 145,7 مليون شخص، وهو رقم تجاوز التوقعات الأصلية بنحو 20 مليون⁽¹⁾.

2 - وأدت حالات النزاع المتدهورة والمطولة، المقترنة بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية المأساوية أصلا. فلقد قُتل المدنيون أو أُصيبوا بتشوهات، ودُمرت الهياكل الأساسية المدنية أو أُصيبت بأضرار. وتضرر الأطفال والنساء من ذلك بدرجة غير متناسبة. وأدت القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى حرمان الناس من الغذاء والماء والرعاية الصحية والحماية وغير ذلك من مساعدات إنقاذ الحياة. وقُتل عاملون وطنيون ودوليون في مجال الأنشطة الإنسانية، واختطفوا وهُجِموا واحتُجزوا وهُدِّدوا. وفي جميع النزاعات والكوارث، كانت الآثار على الصحة العقلية والسلامة النفسية والاجتماعية عميقة.

3 - وازدادت الظواهر الجوية القاسية من حيث تواترها وكثافتها وتقلُّبها، وتفاقمت بسبب تغير المناخ. وأزمة المناخ توجع حالات التشرد، وتزيد التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، وتزيد من انعدام الأمن الغذائي والمائي، وتقوّض سبل العيش، وترفع مستوى سطح البحر، وتشكل تهديدا وجوديا لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية⁽²⁾. كما أن الأزمة تزيد من تعريض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي. والتعرض لمخاطر متعددة يؤثر تأثيرا غير متناسب على أكثر الفئات ضعفا، ويضعف قدرة الناس على الصمود، ويكون مدمرا بشكل خاص عندما تتداخل النزاعات والظواهر المناخية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها، تضاعفت حالات التشرد الداخلي الجديدة في السنوات الثلاث الأخيرة⁽³⁾. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية سنويا بسبب أزمة المناخ بحلول عام 2050، ومن المتوقع أن تزداد التكاليف زيادة هائلة إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة⁽⁴⁾.

4 - وارتفع عدد المشردين عن ديارهم إلى مستويات قياسية. وشُرد أكثر من 70 مليون شخص قسرا بسبب الحرب والعنف والاضطهاد⁽⁵⁾، من بينهم نحو 45,7 مليون شخص تشردوا داخليا⁽⁶⁾. وشُرد 24,9 مليون شخص آخر بسبب الكوارث الطبيعية⁽⁷⁾. وفي حالات كثيرة، شهدت بلدان حالات تشرد بسبب

(1) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي، 2020"، (جنيف، 2020).

(2) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Global Warming of 1.5°C*.

(3) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2020* (forthcoming).

(4) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *The Cost of Doing Nothing: The Humanitarian Price of Climate Change and How It Can Be Avoided*, (Geneva, 2019).

(5) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Global Trends: Forced Displacement in 2018* (Geneva, 2019); UNHCR, "Mid-year Trends 2019" (Geneva, 2020).

(6) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2020*.

(7) المرجع نفسه.

النزاعات والكوارث على حد سواء، الأمر الذي فاقم من ضعف الناس، وكانت له آثار سلبية على الصعيد الجنساني.

5 - واستمر انعدام الأمن الغذائي في الارتفاع، إذ أصبح 135 مليون شخص على الصعيد العالمي يواجهون شبح الجوع الحاد من جراء النزاعات والمناخ وسوء المحاصيل بسبب الجفاف المزمّن وأنماط الطقس التي بات التنبؤ بها يتعذر بشكل متزايد. ويعيش معظمهم في 22 بلدا وإقليما متضررا من النزاعات وانعدام الأمن. وتسببت الصدمات المناخية والأخطار الطبيعية في معاناة 34 مليون شخص من أزمات أو من تدهور ظروف الأمن الغذائي⁽⁸⁾.

6 - وشهد عام 2019 أيضاً تزايد تفشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا والحصبة والإيبولا، حيث أدت الأزمات الطويلة الأمد والتشرد وتغير المناخ إلى زيادة صعوبة السيطرة عليها. وأدى تفشي فيروس كورونا الجديد في الأيام الأخيرة من عام 2019 إلى عواقب وخيمة على أكثر الناس ضعفاً في عام 2020. ففي بعض المناطق، أدى تفشي الآفات مثل الجراد الصحراوي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وإلى الإضرار بسبل كسب العيش، وإلى آثار إنسانية أوسع نطاقاً على الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

7 - وهذه الاتجاهات، التي كثيراً ما تكون مترابطة، تزيد من ضعف الناس والمجتمعات المحلية واحتياجاتهم الإنسانية. وساعدت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني، بدعم من تمويل بلغ رقماً قياسياً قدره 17,4 بليون دولار، أكثر من 61 مليون شخص محتاج في 22 بلداً في عام 2019. وعلى الرغم من سخاء المانحين، وصل النقص في التمويل إلى أكثر من 12 بليون دولار، أو 41 في المائة. وجرّت العمليات الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة، التي وفرت الغذاء والمأوى والمياه النظيفة والحماية والتعليم والخدمات الطبية ودعم سبل العيش، في ظروف تتراوح بين النزاعات في جنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن، وحالات الكوارث في موزامبيق ومنطقة البحر الكاريبي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، وجهت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أكبر نداء على الإطلاق لطلب 28,8 بليون دولار لمساعدة 109 ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2020.

8 - وفي خضم هذه التحديات، كثف نظام المساعدات الإنسانية الجهود لمواصلة تحسين فعاليته وقدرته على الابتكار واتخاذ الإجراءات مبكراً في الأزمات قبل أن تتزايد الاحتياجات. وركز أيضاً على تحسين السعي إلى إشمال الجميع، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وإقامة شراكات أقوى مع المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

9 - ولتغيير هذا المسار، لا بد من بذل جهود أوسع نطاقاً لكفالة ألا يتخلف عن ركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأشخاص الذين يعيشون حالياً في ظروف أزمات إنسانية الذين يشكلون واحداً من كل 45 شخصاً في العالم. وتشمل هذه الجهود دعم خطة الأمين العام لمنع نشوب النزاعات، وعقد العمل لتحقيق خطة عام 2030. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يؤكد عمل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني أهمية التعاون المتعدد الأطراف وحقيقة أن المبادئ الإنسانية لا غنى عنها لخدمة المحتاجين.

(8) Food Security Information Network, *Global Report on Food Crises 2020* (forthcoming).

ثانيا - نظرة عامة على حالات الطوارئ الإنسانية في عام 2019

ألف - حالات الطوارئ المعقدة

10 - استجابت الأمم المتحدة وشركاؤها لعدة حالات طوارئ معقدة في عام 2019، بما في ذلك الحالات التي استمرت فيها انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية، وظلت حماية المدنيين فيها تشكل مصدر قلق بالغ. وكانت المخاطر التي تتهدد توفير الحماية شديدة، بما في ذلك مخاطر الزواج المبكر والعنف الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني.

11 - وظلت عملية تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن أكبر عملية في عام 2019، حيث أتاحت إيصال المساعدات إلى أكثر من 12 مليون شخص. وكان ما يقرب من 10 ملايين شخص، بمن فيهم 3,6 ملايين من المشردين داخليا، يعتمدون على المساعدة الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة. وواجه حوالي 860 000 يمني تقشي الكوليرا من جديد.

12 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان يوجد نحو 13 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، من بينهم 4 ملايين طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. وزاد عدد المشردين داخليا بنحو مليون شخص، ليصل مجموعهم إلى 5 ملايين شخص. وواجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر حادثة تقشي لمرض إيبولا على الإطلاق، فضلا عن تقشي الحصبة بشكل حاد.

13 - وفي الجمهورية العربية السورية، احتاج نحو 11 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. واستمرت الهجمات العشوائية على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والتعليمية، والهيكل الأساسية للمياه والكهرباء، والعاملين في مجال الصحة وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

14 - وفي أفغانستان، ارتفع عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بنسبة 49 في المائة ليصل إلى 9,4 ملايين شخص. وارتفعت مستويات الجوع وسوء التغذية، حيث بلغ عدد السكان الذين يواجهون معدلات شديدة من انعدام الأمن الغذائي نحو 10,2 ملايين شخص. وكان نحو 190 000 شخص من العائدين من بلدان أخرى في حاجة إلى حماية، وتشرّد 423 000 شخص بسبب النزاع.

15 - وفي بوركينا فاسو، احتاج 1,5 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وأدى العنف إلى زيادة عدد المشردين داخليا من 80 000 شخص إلى أكثر من 500 000 شخص في إحدى أزمات التشرّد الأسرع تقاوما خلال العام.

16 - واحتاج نحو 4,3 ملايين شخص في الكاميرون إلى المساعدة الإنسانية، حيث بلغ عدد المشردين نحو 700 000 شخص في نهاية عام 2019. واستضافت الكاميرون أيضا 409 000 لاجئ، من بينهم 290 000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى و 112 000 لاجئ من نيجيريا.

17 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، احتاج 2,6 مليون شخص، أي نصف السكان، إلى المساعدة الإنسانية. وتدهورت الحالة الإنسانية، وانتشرت أعمال العنف إلى مناطق لم تكن قد تأثرت بها في السابق. وأصبح نحو ربع السكان مشردين داخليا. ويعيش أكثر من 600 000 شخص كلاجئين، معظمهم في البلدان المجاورة.

- 18 - وفي تشاد، أصبح 4,3 ملايين شخص، أي ما يقرب من ثلث السكان، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وعانى الناس في تشاد من آثار الزيادة الحادة في الهجمات التي شنها تنظيم بوكو حرام ومن النزاع الطائفي. ولا يزال البلد يستضيف أكثر من 465 000 لاجئ من بلدان مختلفة في المنطقة.
- 19 - وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، احتاج نحو 10,9 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. وأدت الظواهر المناخية المتكررة إلى تفاقم الوضع الناجم عن عدم كفاية الهياكل الأساسية، والسياسات الوطنية، وانخفاض مستويات التمويل، والآثار غير المقصودة الناجمة عن نظم الجزاءات، وفرضت تحديات أمام قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تقديم المساعدة لإنقاذ الحياة.
- 20 - وفي هايتي، أدت الأزمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المتفاقمة إلى تباطؤ الخدمات العامة وإلى زيادة عدد السكان المحتاجين، بمقدار ضعفين تقريباً، ليصل إلى 4,6 ملايين نسمة بحلول نهاية العام.
- 21 - وفي العراق، كان نحو 6,7 ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتسبب عدم الاستقرار في بطء عودة اللاجئين. وظل ما مجموعه 1,8 مليون عراقي مشردين داخليا.
- 22 - وفي ليبيا، احتاج نحو 800 000 شخص إلى المساعدة الإنسانية. وأدى العنف إلى تشرد أكثر من 120 000 شخص، ورفع عدد المشردين داخليا ليصل إلى أكثر من 300 000 شخص. وحوصر الآلاف بسبب القتال، وعانى آلاف اللاجئين والمهاجرين من ظروف لا إنسانية في مراكز الاحتجاز.
- 23 - وفي مالي، احتاج أكثر من 3 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. وامتد العنف وانعدام الأمن من الشمال إلى المنطقتين الوسطى والغربية، وإلى النيجر وبوركينا فاسو. وتضاعف عدد المشردين داخليا ليصل إلى نحو 200 000 شخص.
- 24 - وفي ميانمار، احتاج نحو مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وبلغ عدد المشردين داخليا في ولايات راخين وكاتشين وشان وكابين 275 000 شخص. وظل الروهينغا العديمو الجنسية يواجهون التمييز والقيود الشديدة المفروضة على التنقل، وظل نحو 130 000 منهم محتجزين في مخيمات في ولاية راخين. وعقب اشتداد حدة القتال في ولايتي راخين وتشين، فرضت قيود جديدة أعاققت إيصال المساعدات وتقديم خدمات الحماية. وبقي أكثر من 900 000 لاجئ، معظمهم من الروهينغا، في مخيمات في بنغلاديش.
- 25 - وفي النيجر، احتاج 2,3 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وتسبب النزاع في تشرد نحو 440 000 شخص داخل البلد، بمن فيهم لاجئون من نيجيريا ومالي. وأدى انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية المزمنة والعنف المسلح إلى تعطيل الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- 26 - وفي نيجيريا، احتاج نحو 7,1 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، مع وجود نحو مليوني شخص مشرد داخليا، و300 000 شخص آخر من المشردين خارج البلد، معظمهم في البلدان المجاورة، في السنة العاشرة من الصراع ضد تنظيم بوكو حرام.
- 27 - وفي باكستان، وصل عدد المحتاجين إلى أكثر من 7,1 ملايين شخص، وكانت عملية الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية متواصلة في المناطق القبلية التي كانت خاضعة سابقاً للإدارة الاتحادية. واستمرت عودة المشردين داخليا، وواجهت المجتمعات المضيفة انعدام الأمن الغذائي والعنف المستمر وانعدام سبل العيش في مناطق العودة. ولا تزال باكستان ثاني أكبر بلد يستضيف لاجئين.

- 28 - وفي الصومال، ساعد العمل الإنساني على تغادي تدهور انعدام الأمن الغذائي الذي كان من المتوقع أن يزداد بنسبة 30 في المائة، ومع ذلك، لا يزال ثمة 5,4 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وشُرد أكثر من 770 000 شخص داخليا بسبب النزاعات والفيضانات والجفاف، يُضاف إليهم 2,6 مليون من المشردين داخليا قبل ذلك.
- 29 - وفي جنوب السودان، احتاج 7,5 ملايين شخص، أي أكثر من ثلثي السكان، إلى المساعدة الإنسانية بسبب النزاع وتغير المناخ. وتجاوزت معدلات سوء التغذية عتبة الطوارئ العالمية. ولا يزال نحو 4 ملايين شخص مشردين، من بينهم 1,5 مليون تشردوا داخليا، و 2,2 مليون لجؤوا إلى البلدان المجاورة.
- 30 - وفي السودان، احتاج نحو 8,5 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية مع نشوب أزمة اقتصادية أدت إلى زيادة الاحتياجات. وساعدت التطورات الإيجابية، بما في ذلك عملية الانتقال السياسي وجهود السلام المتجددة، على زيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور.
- 31 - وفي أوكرانيا، احتاج نحو 3,4 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. وكان من بين أكثر الفئات ضعفا كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال والأسر التي ترأسها إناث، وكذلك 350 000 من المشردين داخليا الذين يعيشون في ظروف قاسية في جميع أنحاء المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة.
- 32 - وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، احتاج ما يقدر بنحو 7 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان أكثر من 4,5 ملايين لاجئ ومهاجر من ذلك البلد خارج بلدهم الأصلي، ومن بينهم 3,7 ملايين في المنطقة وحدها. وفي الوقت نفسه، عادت أمراض مثل الحصبة والملاريا إلى الظهور من جديد.
- 33 - ويحتاج نحو 2,4 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستمرت أزمة الحماية التي طال أمدها، وأدى النقص الشديد في التمويل إلى تقييد إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

باء - الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية

- 34 - في جميع أنحاء أفريقيا، تسببت الأخطار الطبيعية في خسائر فادحة. ففي الجنوب الأفريقي، تركت دورة طويلة من الجفاف والفيضانات كثيرا من السكان عرضة للصدمة التالية. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، وقعت أسوأ حالة طوارئ مفاجئة في المنطقة خلال عقدين من الزمن عندما أصاب الإعصاران المداريان إيداي وكينيث زمبابوي وملاوي وموزامبيق في غضون أسابيع قليلة فاصلة بينهما. وتضرر من الفيضانات 2,2 مليون شخص، وسببت خسائر فادحة في الأرواح وإصابات وأمراض.
- 35 - وشهد القرن الأفريقي موسمين من الأمطار الشحيحة في بعض المناطق وفيضانات في مناطق أخرى. وارتفعت مستويات سوء التغذية بشكل مثير للقلق، حيث تجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد العالمية في بعض المناطق 30 في المائة، أي أكثر من ضعف عتبة الطوارئ. وأدى عدم توافر المياه النظيفة وقلة النظافة الصحية ومرافق الصرف الصحي إلى تفاقم تفشي أمراض يمكن الوقاية منها. وفي الصومال، أدى الجفاف إلى انخفاض المحاصيل بنحو 70 في المائة عن المتوسط، وهو أدنى مستوى لها منذ 25 عاماً. وشهدت المناطق الجنوبية الشرقية من كينيا تلف المحاصيل. وفي جنوب السودان، أدت الفيضانات الكبرى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي إلى 6,4 ملايين نسمة. وفي إثيوبيا، أدت عوامل متصلة بالمناخ والنزاع إلى مواجهة مليوني شخص التشرد بشكل أو آخر.

- 36 - وفي منطقة البحيرات الكبرى، أثرت فيضانات لم يسبق لها مثيل في جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية على 50 000 و 170 000 و 900 000 شخص على التوالي.
- 37 - وفي آسيا والمحيط الهادئ، تسبب إعصار فاني في سقوط أمطار غزيرة ورياح عاتية، تسببت في أضرار تزيد على 1,8 بليون دولار في الهند وبنغلاديش. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أدى إعصار لينغلينغ إلى تشرد أكثر من 6 000 شخص، وغمر 46 000 هكتار من الأراضي الزراعية. وأسفرت الأمطار الموسمية الغزيرة عن فيضانات واسعة النطاق في جميع أنحاء بنغلاديش وميانمار، تضرر منها 7,6 ملايين شخص في بنغلاديش، وأدت إلى تشرد أكثر من 400 000 شخص في كلا البلدين. وفي الفلبين، دفع إعصار فانفون 145 000 شخصا إلى التشرد وتضرر منه 2,4 مليون شخص. وتشرد 458 000 شخص آخر بسبب إعصار كاموري، في حين أثرت سلسلة من الزلازل القوية في كوتاباتو على أكثر من 350 000 شخص وأدت إلى تشرد 160 000 شخص. وثار بركان جبل أولاون في بابوا غينيا الجديدة، فتضرر منه 16 000 شخص وتشرد من جرائه ما يزيد على 13 000 شخص. وأدى تقشي الحصبة في ساموا إلى مقتل نحو 80 شخصا، معظمهم أطفال. وتسببت الأمطار الغزيرة في فيضانات غير موسمية في مواقع غير مألوفة في أفغانستان، تضرر منها 280 000 شخص. وأصاب الجفاف خمسة ملايين شخص في باكستان.
- 38 - وفي منطقة البحر الكاريبي، ضرب إعصار دوريان جزر البهاما في أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى هبوب رياح بلغت سرعتها 320 كيلومترا في الساعة، وسقوط أمطار غزيرة، ومد عاصفي في الجزر. وخلف الإعصار دمارا واسع النطاق تقدر الخسائر الاقتصادية الناجمة عنه بمبلغ 3,4 بلايين دولار.

ثالثا - المواضيع الرئيسية للاستجابة الإنسانية في عام 2019

ألف - الالتزام بالقواعد

احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

- 39 - تعرض عشرات الآلاف من المدنيين للقتل أو الإصابة أو التشويه في هجمات مباشرة أو عشوائية شنتها أطراف النزاعات، أو تعرضوا للعنف الجنسي والجنساني. وألحقت الهجمات أضرارا بالمنازل والمدارس والأسواق ودور العبادة والهياكل الأساسية المدنية مثل المستشفيات وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب واسعة النطاق وطويلة الأجل. وإجمالا، أدى حجم الضرر الذي لحق بالمدنيين وعدم امتثال القانون الدولي الإنساني إلى بلوغ الاحتياجات الإنسانية مستويات قياسية. ولما كان النزاع المسبب الرئيسي للجوع في العالم، يظل العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2417 (2018) أمراً ذا أهمية حاسمة.

إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية

- 40 - لا تزال الأعمال العدائية والعنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والقيود المفروضة على حركتهم وحركة الأصول والسلع تعوق إيصال المساعدة الإنسانية. وتعثرت العمليات الإنسانية بسبب العوائق البيروقراطية والضرائب التعسفية والتأخيرات. ومن أشكال تدخل السلطات أو الجهات غير التابعة لدول في العمليات الإنسانية محاولات التأثير على اختيار المستفيدين أو الشركاء المنفذين

أو إجبار الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على العمل في ظل ظروف تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني. وحالت هذه العقوبات دون وصول العمليات الإنسانية إلى المحتاجين، وأدت إلى حرمان المستفيدين من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

حماية العاملين في المجال الإنساني وممتلكات المنظمات الإنسانية

41 - وقعت هجمات ضد العاملين في مجال المعونة الإنسانية في 35 بلداً، حيث تعرض 405 أشخاص للهجوم، وقُتل 131، وأصيب 144 بجروح، واختُطف 130 في عام 2018. وتسبب نهب إمدادات الإغاثة واحتلال مقر المنظمات الإنسانية في تعطيل تقديم المعونات والخدمات. وكان أكثر من 90 في المائة من القتلى والجرحى من الموظفين الوطنيين⁽⁹⁾.

حماية مقدمي الرعاية الطبية في حالات النزاع

42 - في عام 2019، سجلت منظمة الصحة العالمية 1007 هجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافقها، تسببت في وفاة 198 شخصا وإصابة 627 شخصا بجروح في 11 بلدا وإقليما⁽¹⁰⁾. ومن بين هذه الحوادث تدمير مستشفيات، وهجمات على النقل الطبي والإمدادات الطبية، واستخدام المرافق الطبية في أغراض عسكرية، ومصادرة المواد الطبية من قوافل المعونة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، وفي سياق التصدي لفيروس إيبولا، وقعت 406 حوادث أسفرت عن وفاة 11 وإصابة 86 من العاملين في المجال الصحي والمرضى. وعلاوة على ذلك، تعثرت الجهود الرامية إلى تقديم مساعدة طبية محايدة، في بعض الحالات، بسبب تشريعات مكافحة الإرهاب التي تجرم الدعم المادي بعبارات واسعة بحيث يشمل الرعاية الطبية.

أثر حرب المدن

43 - تضرر أكثر من 50 مليون شخص من النزاع في المناطق الحضرية⁽¹¹⁾. وكان احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في المناطق الحضرية تحديا كبيرا بسبب شدة الكثافة السكانية؛ واحتمال وجود المدنيين بشكل مفاجئ وغير متوقع في صفوف المقاتلين؛ وقرب الأهداف العسكرية من المدنيين والأهداف المدنية؛ وقابلية تضرر البنية التحتية للخدمات الأساسية مثل شبكات المياه والكهرباء؛ واحتمال حدوث حالات تشرد واسع النطاق في صفوف المدنيين المحتاجين إلى الحماية والمساعدة. وكان لاستخدام الأسلحة المتفجرة على نطاق واسع في المناطق الآهلة بالسكان آثار مدمرة فورية وطويلة الأجل على المدنيين، لا سيما الأطفال.

(9) Meriah-Jo Breckenridge and others, "Speakable: Addressing sexual violence and gender-based risk in humanitarian aid", Aid Worker Security Report 2019: Humanitarian Outcomes (United States Agency for International Development, August 2019).

(10) منظمة الصحة العالمية، نظام رصد الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية، متاح على الرابط التالي: <https://publicspace.who.int/sites/ssa/SitePages/PublicDashboard.aspx>

(11) International Committee of the Red Cross, Urban Services during Protracted Armed Conflict: A Call for a Better Approach to Assisting Affected People (Geneva, 2015).

الآثار السلبية المترتبة على تدابير مكافحة الإرهاب

44 - يمكن لتدابير مكافحة الإرهاب أن تؤثر سلباً على العمليات الإنسانية القائمة على المبادئ وتعرض للخطر مهمة المنظمات الإنسانية المتمثلة في مساعدة المتضررين من النزاع وحمايتهم. وفي بعض الأحيان، اعتبر العمل الإنساني المحايد في المناطق التي تعمل فيها الجماعات المسلحة غير التابعة لدول عملاً غير مشروع، مما ينطوي على مخاطر قانونية وخطر تشويه سمعة موظفي ومنظمات المساعدة الإنسانية ويعوق تعاونهم مع هذه الجماعات من أجل مساعدة المحتاجين.

45 - وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى تقليص تمويل الأنشطة الإنسانية أو دفع المنظمات إلى اعتبار المناطق ذات الاحتياجات الإنسانية الكبرى غير ذات أولوية، فضلاً عن تقييد إمكانية الحصول على الخدمات المالية بسبب رغبة المصارف في الحد من المخاطر. ومن المهم أن مجلس الأمن قد أكد من جديد في قراره 2462 (2019) و 2482 (2019) أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وحث الدول، على مراعاة التأثير المحتمل لتلك التدابير على الأنشطة الإنسانية على وجه الحصر، بما في ذلك الأنشطة الطبية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، على نحو يتسق مع القانون الدولي الإنساني.

باء - الحد من التشرد

التصدي للتشرد الداخلي القسري والحد منه

46 - استمر التشرد الداخلي في الازدياد خلال عام 2019، مما فرض ضغطاً هائلاً على المشردين والمجتمعات التي تستضيفهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلن الأمين العام عن إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتشرد الداخلي لتوجيه الانتباه إلى التشرد الداخلي واقتراح حلول ملموسة لمساعدة جميع المتضررين من أشخاص ومجتمعات محلية.

47 - وإضافة إلى ذلك، كثفت مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بالمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، التي احتفلت في 4 أيلول/سبتمبر 2018 بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها، العمل التعاوني لمنع التشرد الداخلي وحمايته وحله. وأنشئت في إطار خطة عملها الثلاثية السنوات منصات للحوار وتبادل أفضل الممارسات. وفي عام 2019، شمل ذلك التبادلات بين الدول في منطقتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وإشراك المشردين داخلياً في وضع قوانين وطنية تتعلق بالمشردين داخلياً في جنوب السودان والنيجر، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في إيجاد الحلول في إثيوبيا وأوكرانيا.

48 - وأعلن الاتحاد الأفريقي عام 2019 "السنة الإفريقية من أجل اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً: نحو حلول دائمة للتشرد القسري في أفريقيا"، مع دعم الأمم المتحدة لمناسبات الاتحاد الأفريقي بشأن حل مشكلة التشرد والاحتقال بالذكرى السنوية لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم.

49 - وفي عام 2019، أيدت المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث التدابير الرامية إلى التصدي للتشرد الداخلي وعبر الحدود في سياق الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك التدريب وتبادل

الممارسات الناجمة. واستُرشد بها أيضا في عملية رسم خريطة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتشرد في حالات الكوارث في المبادئ التوجيهية لإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

اللاجئون

50 - استمر ارتفاع عدد اللاجئين، فوصل إلى 25,9 مليون بحلول عام 2019. وعقب تأكيد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تمخض المنتدى العالمي الأول للاجئين في كانون الأول/ديسمبر 2019 عن 1 025 تعهدا، و 410 ممارسة جيدة، وستة ترتيبات جديدة تسهم في تحقيق أهداف الاتفاق.⁽¹²⁾ وأطلقت ثلاث منصات دعم إقليمية لتعزيز استجابات اللاجئين في أمريكا الوسطى والمكسيك، وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ودعما لاستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة.

المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً هشة

51 - لقي ما لا يقل عن 3 431 شخصا حتفهم على طرق الهجرة في عام 2019⁽¹³⁾. ويواجه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً هشة مخاطر جسيمة ويمرون عبر مناطق محفوفة بالمخاطر أو يقيمون فيها، حيث يواجهون احتمال الوفاة، والاختفاء، والعنف، والعنف الجنسي، والاستغلال، والاتجار، والخطف، وابتزاز الأموال، والحرمان من الخدمات، والاحتجاز التعسفي. وفي إطار متابعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قدمت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة، الدعم إلى الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي، مع إعطاء الأولوية لحقوق ورفاه المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

جيم - تعزيز التعاون في المجالين الإنساني والإنمائي وروابطه مع السلام

52 - مع استمرار ازدياد الأزمات الإنسانية طولا وتعقيدا، زادت الأوساط الإنسانية والإنمائية والمعنية بالسلام من تعاونها بهدف الحد من الاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف، ودعم المجتمعات المحلية لتعزيز قدرتها على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

53 - وعملت اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي على كفاءة قدر أكبر من الاتساق والتآزر والأثر للإجراءات الإنسانية والإنمائية. واستعرضت اللجنة، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التقدم المحرز والعوائق في سبعة بلدان⁽¹⁴⁾ واعتمدت توصيات لمساعدة الأفرقة القطرية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز القيادة القطرية، والتحليل المشترك، والبرمجة المشتركة، وصياغة وتمويل النتائج الجماعية والرصد⁽¹⁵⁾.

54 - وأدى التحليل المشترك بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي إلى تحديد المجالات ذات الأولوية وصياغة النتائج الجماعية في بوركينا فاسو، وتشاد، والصومال، والكاميرون، ونيجيريا. ومن

(12) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، متاحة على الرابط التالي: <https://globalcompactrefugees.org/channel/pledges-contributions>.

(13) المنظمة الدولية للهجرة، مشروع إحصاء أعداد المهاجرين المفقودين، متاح على الرابط التالي: <https://missingmigrants.iom.int>.

(14) إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والصومال، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا.

(15) انظر: www.un.org/jsc/sites/www.un.org/jsc/files/general/jsc_review_synthesis_and_recommendations_0.pdf.

الأمثلة الأخرى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أدى التحليل المشترك للمخاطر إلى تحديد نتائج جماعية في مجالات توفير الخدمات الأساسية، والحد من العنف الجنساني، والتشرد القسري، وانعدام الأمن الغذائي. وفي بوروندي، اقترن إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية باستراتيجية تكميلية تحدد الأهداف المشتركة المتعلقة بالقدرة على الصمود. ووضعت حكومة إثيوبيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، الصيغة النهائية لاستراتيجية متعددة السنوات تقترح خمس نتائج جماعية تتناول طائفة من المسائل، منها الأمن الغذائي.

55 - وقد بدأت النتائج الجماعية تؤدي إلى بعض التغييرات البرنامجية والمتعلقة بالميزانية في بعض كيانات الأمم المتحدة، إلا أنه يتعين على الحكومات والجهات المانحة إحراز تقدم أكثر انتظاماً لتعزيز تكامل التدخلات لمعالجة مصادر التمويل المجزأة في جميع التدخلات في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام على المستوى القطري. وبدأ تعاون أوثق مع الشركاء الإنمائيين والمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين في عدة بلدان، منها الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

56 - وتتيح إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصاً لمواصلة تعزيز التعاون في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. وسيُمنح المنسقون المقيمون/منسقو الشؤون الإنسانية السلطات اللازمة وسيقودون عملية وضع تحليلات مشتركة، بما في ذلك التحليلات القطرية المشتركة، التي تتيح للجهات الفاعلة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والسلام التوصل إلى فهم مشترك بشأن المخاطر ومواطن الضعف التي تتنبأ عنها احتياجات الناس. واستناداً إلى التحليل المشترك، ينبغي أن يكون الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة أكثر فعالية في معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر والاحتياجات وأوجه الضعف بتكملة الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية.

57 - ويقوم بعض المانحين بتكييف سياساتهم وآليات تمويلهم لتقديم مساعدة إنسانية وإنمائية أفضل مواءمة في أعقاب توصية مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن توثيق التعاون في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. والتزم المانحون واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بالتقدم بحلول تمويل لتشجيع توثيق التعاون، بوسائل منها النتائج الجماعية.

دال - تمويل المساعدة الإنسانية - النهج الاستباقية والعمل المبكر

58 - أثبتت صناديق التمويل الجماعي التي تديرها الأمم المتحدة قيمتها في حفز العمل المبكر مرة أخرى في عام 2019. وواصلت المنظمات الإنسانية تعزيز النهج الاستباقية للعمل قبل حدوث مخاطر معينة وعالية الأثر وشديدة الاحتمال للتخفيف من آثارها الإنسانية. وأسفرت النهج الاستباقية عن استجابات أسرع وأقل تكلفة وأكثر وقاراً ساعدت أيضاً على حماية المكاسب الإنمائية ومعالجة المشاكل قبل أن تتضاعف آثارها الإنسانية.

59 - وشهد عام 2019 زيادة تنفيذ النهج الاستباقية والعمل المبكر. ففي الصومال، على سبيل المثال، أنشأ الفريق القطري للعمل الإنساني والبنك الدولي وشركاء آخرون في المجال الإنساني إطاراً للعمل الاستباقي على نطاق المنظومة للتصدي للجفاف غير العادي. وفي منغوليا، أتاحت خريطة مخاطر "زود" تتبع 14 مؤشراً علمياً مثل انحراف في بيانات معدل هطول الأمطار، وخطر الجفاف، ودرجة الحرارة الإقليمية، لإنشاء تمويل قائم على التنبؤات من خلال صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. واستهدفت الجهود التي أعقبت ذلك 40 محافظة أكثر عرضة للخطر في 12 مقاطعة وساعدت 2 000 من أسر الرعاة، مما أتاح اتخاذ إجراءات مبكرة

قبل فقدان الماشية بوقت كبير. وفي عام 2019، دعم صندوق العمل المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة تنفيذ إجراءات استباقية قبل الكوارث المتوقعة في 12 بلداً في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى وآسيا.

60 - وفي تموز/يوليه، حددت حكومة بنغلاديش وبرنامج الأغذية العالمي المجتمعات المحلية التي تتعرض لخطر وشيك من الفيضانات في شمال غرب بنغلاديش. وزود برنامج الأغذية العالمي 5 000 من أضعف الأسر بمبلغ 53 دولاراً لكل منها عن طريق العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، ثلاثة أيام قبل وقوع الإعصار والفيضانات لتمكينها من الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، أو تحصين منازلها، أو شراء الإمدادات الأساسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، خصص صندوق ستارت 325 000 دولار في رواندا قبل الفيضانات المتوقعة، وقدمت بذلك دعماً تكميلياً لجهود الحكومة، مما أتاح للناس تخزين الأغذية والمواد الأساسية في نقاط تخزين جافة. وأتاح التمويل أيضاً توجيه رسائل الإنذار المبكر للأشخاص الذين يعيشون في مناطق شديدة الخطورة، مع التركيز بوجه خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة.

61 - وكان استخدام التأمين ضد الكوارث للتخفيف من أثر الأحداث الشديدة الاحتمال والعالية الأثر سمة من سمات عام 2019. ففي أيلول/سبتمبر، دفع مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي 12,8 مليون دولار لجزر البهاما في أعقاب الأثر غير المسبوق لإعصار دوريان. وفي الشهر نفسه، أصدرت الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر وثيقة تأمين للسنغال، مما ضاعف فعلاً التغطية المتاحة للفئات الضعيفة المتضررة بالجفاف المتوقع. ودفعت الوكالة 12 مليون دولار إلى حكومة السنغال، وقدمت 10 ملايين دولار إلى شبكة ستارت لبدء أنشطة متفق عليها مسبقاً، بما فيها تحويلات نقدية إلى نحو 1,1 مليون شخص. ويتجلى العمل في مجال تمويل مخاطر الكوارث من خلال منتدى تطوير التأمين حيث التزم المنتدى وألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار اتفاق ثلاثي بربط 20 بلداً بتمويل مخاطر الكوارث من القطاع الخاص بحلول عام 2025.

هاء - الآثار المناخية

62 - يتسبب تغير المناخ حالياً في حدوث ظواهر جوية قصوى أشد، ويضعف قدرة البشر والمجتمعات المحلية على الصمود. ويكون التأثير مدمراً خاصة في الأماكن التي تجتمع فيها النزاعات والظواهر المناخية. وكانت أسوأ ثماني أزمات غذائية في العالم مرتبطة جميعها بنزاعات وظواهر مناخية معاً. وفي عام 2019، أطلق 13 بلداً من البلدان العشرين الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ نداء إنسانياً مشتركاً بين الوكالات. وفي نطاق العمل الإنساني، يمكن أن يساعد التنبؤ بالظواهر المتصلة بالمناخ واتخاذ إجراءات مبكرة على التخفيف من آثار تلك الظواهر، وإنقاذ الأرواح وسبل العيش في نهاية المطاف.

63 - وسيرد مزيد من التفاصيل والتوصيات الإضافية المتعلقة بالكوارث والتأثيرات المتصلة بالمناخ في تقرير الأمين العام المتعلق بالتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية (A/72/348).

رابعاً - الاستجابة الإنسانية في عام 2019 - التطورات في العمليات والتنسيق

ألف - تحسين التنسيق والاستجابة في المجال الإنساني

دورة البرامج الإنسانية

64 - في عام 2019، ركزت التحسينات التي أدخلت على دورة البرامج الإنسانية على إجراء تحليل أقوى للاحتياجات والأدوات الإنسانية ابتغاء تحسين أولويات الاستجابة في خطط الاستجابة الإنسانية لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين استناداً إلى فهم أدق لشدة الاحتياجات.

65 - ويتجاوز التحليل المشترك بين القطاعات لدورة البرامج الإنسانية الأسباب والعواقب المباشرة للآزمات من أجل فهم الدوافع المتطولة والبنوية للاحتياجات، وينظر في المخاطر الناشئة. وحدد التحليل في عمليات استعراض الاحتياجات الإنسانية مشاكل خاصة بالفئات السكانية والمناطق الجغرافية، تمحورت حول مسائل الحماية الشاملة؛ والصحة البدنية والعقلية؛ ومستويات المعيشة والقدرة على الاكتفاء الذاتي؛ والتعافي والقدرة على الصمود. وشملت التحسينات رسداً يتسم بطابع استراتيجي ومنهجي أكبر للتغيرات في الاحتياجات وللتقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

66 - وكفلت الحزمة المعززة لدورة البرامج الإنسانية استيعاب الجميع عن طريق تصنيفها حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة وغير ذلك من أبعاد التنوع، وتعزيز الاتصال مع تلقي الآراء من المجتمعات المحلية المتضررة. ويولى اهتمام خاص للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونُظر في وضع توجيهاً جديدة بشأن إدماج الإعاقة في عمليات استعراض الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية لعام 2019.

صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة

67 - في عام 2019، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 539 مليون دولار لصالح 49 بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم، وهو أعلى مجموع مخصصات أمكن جمعه حتى تاريخه، بفضل ما قدمته الجهات المانحة من دعم بلغ رقماً قياسياً. وخُصص ما مجموعه 200 مليون دولار للعمل الإنساني الذي يقيم بالأود في 21 أزمة تعاني من نقص في التمويل و 339 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الجديدة في 34 بلداً⁽¹⁶⁾. وفي عام 2019، خصصت الصناديق القطرية المشتركة مبلغاً قياسياً قدره 1,01 ليون دولار للعمليات الإنسانية في 18 بلداً، خُصص منه مباشرةً مبلغ 252 مليون دولار (25 في المائة) للمنظمات غير الحكومية الوطنية.

68 - وقد أثبتت صناديق التمويل الجماعي ذات الأغراض الإنسانية قيمتها الكبرى بوصفها أدوات تمويل مقيمة للأود حيوية وسريعة ومرنة. فعلى سبيل المثال، وبعد أيام فقط من إعصار إداي الذي ضرب الجنوب الأفريقي، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ما مجموعه 21 مليون دولار للاستجابة في زمبابوي وملاوي وموزامبيق. وفي غضون خمسة أيام من تقديم طلب المنحة، صُرف مبلغ 14 مليون دولار لموزامبيق من أجل دعم توسيع نطاق المنظومة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في البلد. كما أتاحت صناديق التمويل الجماعي استجابة مبكرة للمخاطر الناشئة. فعلى سبيل المثال، خصص الصندوق مبلغ 10,5 ملايين دولار لأوغندا وبوروندي وجنوب السودان ورواندا، من أجل خطط التأهب والطوارئ، نظراً لمخاطر وشيكة لانتشار فاشية الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(16) انظر: <https://cerf.un.org/what-we-do/allocation-by-country>.

المساعدة نقدا وبقسائم

69 - ساهمت المساعدة نقدا وبقسائم في تقديم المساعدة بسرعة ومرونة في حالات الطوارئ، موفرة بذلك القدرة للأفراد على تحديد أولويات احتياجاتهم الخاصة مع صون كرامتهم والمساعدة على حفز الأسواق المحلية والمساعدة على التعافي. كما وفرت تلك المساعدة روابط مع نظم الحماية الاجتماعية وبرامج التنمية الطويلة الأجل. واستمر حجم ذلك النوع من المساعدة في حالات الطوارئ في الارتفاع، حيث بلغت نسبته حوالي 16 في المائة من مجموع المساعدة الإنسانية في عام 2018، من 10 في المائة في عام 2016. وفي حين يمثل ذلك تحسنا ملحوظا، فإن استخدام المساعدة نقدا وبقسائم في الاستجابات للطوارئ لا يزال أقل من إمكاناتها.

70 - وخلال عام 2019، تكثفت الجهود الرامية إلى تحسين نطاق المساعدة وكفاءتها وفعاليتها. وصدر بيان بشأن استخدام نظام مشترك للمساعدة النقدية، وقعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن شبكة التحويلات النقدية المشتركة التي تقودها منظمات غير حكومية، بهدف تعزيز التعاون بشأن آليات التحويل، والنظم والبرامج ذات التشغيل البيئي، لتقديم المساعدة نقدا وبقسائم بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

باء - التأهب للكوارث والاستجابة لها - إقامة الشراكات

71 - في عام 2019، قدم نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الدعم إلى الدول الأعضاء، وعمل مع المنظمات الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، على إدارة حالات الطوارئ والتأهب لها.

72 - وساهم وضع قوائم متخصصة للطوارئ الإنسانية والخبراء، ولمنهجية وتدريب وأدوات في الشؤون الإنسانية، وذلك بالاشتراك مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة في المجال الإنساني، في القدرات الدولية والوطنية والإقليمية للاستجابة لحالات الطوارئ. وفي عام 2019، شملت تمرينات التأهب تدريباً تمهيدياً مشتركاً في إندونيسيا، شارك فيه أعضاء نظام الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفريق التقييم السريع في حالات الطوارئ، والتدريب الإقليمي على حالات الزلازل التابع للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في تايلاند، من أجل تعزيز التأزر وقابلية التشغيل البيئي في آسيا. وفي جزر سليمان، جرى تكييف منهجية ونهج الاستجابة التي يتبناها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، لدعم إنشاء فريق وطني للاستجابة لحالات الطوارئ. كما ساعد عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الجهات الشريكة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، مبادرة القدرة على الحد من أخطار الكوارث من خلال دعم بعثات تقييم القدرات التي طلبتها بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتوغو وجزر القمر وموريشيوس.

73 - وكانت قيمة تلك الشبكات والشراكات واضحة في العديد من الاستجابات لأحداث مفاجئة في عام 2019. وفي أعقاب الإعصارين المداريين إداي وكينيث في موزامبيق، وفر الفريق التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، وذلك تحت قيادة الحكومة، هياكل تنسيقية للتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومع المنظمات غير الحكومية، ومجموعات عنقودية من وكالات الأمم المتحدة، ومع الجيش، والأفرقة الطبية

في حالات الطوارئ، وأفرقة البحث والإنقاذ، وفي تمويل العمل الإنساني. كما عمل الفريق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توفير خبراء في مجال السدود والفيضانات لإسداء المشورة للحكومات.

74 - وحددت التقييمات المشتركة بين الوكالات للاستجابة الإنسانية للإعصارين إداي وكينيث بعضاً من أفضل الممارسات، مثل النشر المبكر لكبار موظفي المساعدة الإنسانية قبل الأشهر الأولى من الأزمة وخلالها، من أجل دعم الاستجابات التي تقودها الحكومات؛ ونشر المنسقين وموظفي إدارة المعلومات في الوقت المناسب؛ والتخزين المسبق لمخزونات الطوارئ من مواد الإغاثة في مواقع استراتيجية. ويمثل الاستثمار في نظم الإنذار المبكر القوية والتأهب من أجل الاستجابة للطوارئ أمراً بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح.

75 - ومع وصول إعصار دوريان إلى جزر البهاما، قدّم أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث دعماً لجهود الاستجابة التي تولت الحكومة قيادتها، حيث شاركوا في إنشاء مراكز دعم لعمليات الطوارئ على مستوى الجزر، وعن طريق النشر المسبق في إطار الأفرقة الأولى لتقييم الاحتياجات التي ساعدت على دعم آليات التنسيق قبل وصول كميات كبيرة من المعونة وأعداد كبيرة من العاملين في مجال المعونة. وساعدت قدرات التنسيق المدني - العسكري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على دعم تنسيق الدعم العسكري الثنائي من أجل البحث والإنقاذ وإيصال المساعدة. وقدّم الدعم للتنسيق الإقليمي من خلال نشر العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في بربادوس للعمل مع الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، ومع المكاتب دون الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في المجال الإنساني.

جيم - تمكين المرأة والفتاة

76 - عززت قيادات الكيانات المعنية بالأنشطة الإنسانية تركيزها على المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني، بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة إلى النساء والفتيات؛ والتخفيف من حدة العنف الجنساني والتصدي له والوقاية منه، وإتاحة الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ؛ وتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة؛ وتحسين التمويل للمنظمات النسائية.

77 - ومن الأمور الأساسية إجراء تحليل جنساني قوي للاحتياجات المحددة لكل من النساء والفتيات والفتيان والرجال، من مختلف الأعمار والمشارب، من أجل توجيه الاستجابة الإنسانية الفعالة. وأتاح تحسين عمليات جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن إجراء تحليل جنساني أقوى لعمليات استعراض الاحتياجات الإنسانية، وخطط الاستجابة الإنسانية، كما أتاح استجابات أفضل لمخاطر العنف الجنساني. وإضافة إلى ذلك، نشر مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية (GenCap) مستشارين في 13 بلداً للمساعدة في كفاءة إدماج المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في جميع مراحل العمل الإنساني.

78 - وبدأ في عام 2019 تقييم إنساني مشترك بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لمواصلة تحليل النهوض بالمساواة بين الجنسين في السياقات الإنسانية. واستُخدم المؤشر المتعلق بالمساواة بين الجنسين مع إدماج السن، وهو أداة لتصميم ورصد التدخلات الإنسانية، في أكثر من 500 مشروع.

دال - الأهمية المحورية للحماية

79 - في عام 2019، وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الحماية في صدر أولوياتها في الاستجابة الإنسانية، ولفتت انتباه رؤساء اللجنة الدائمة إلى مسائل الحماية الحاسمة، ودعمت القيادة القطرية للشؤون الإنسانية في تنفيذ سياسة الحماية التي تنتهجها اللجنة. ووضعت الأفرقة القطرية للعمل الإنساني استراتيجيات للحماية، مدعومة من المجموعات العنقودية المعنية بالحماية، وأدرجت الحماية كبند دائم في جدول أعمال الفريق القطري للعمل الإنساني، وجدول أعمال المجموعات العنقودية المشتركة. ووضعت أيضاً نهجاً متعددة القطاعات من أجل التصدي للمخاطر المتصلة بالحماية والمحددة بصورة مشتركة. وبما أنه لم يُمول سوى ما نسبته 35 في المائة من أنشطة الحماية في خطط الاستجابة الإنسانية في عام 2019، فقد تقلصت تدخلات الحماية من حيث نطاقها وعمقها.

العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي

80 - شكّل حفز العمل على منع العنف الجنساني والتخفيف من آثاره والتصدي له إحدى الأولويات في عام 2019، وتم النهوض به من خلال مبادرات رئيسية. وفي عام 2019، ضمّ المؤتمر الدولي من أجل إنهاء العنف الجنسي والجنساني في الأزمات الإنسانية ناجيات وناجين وأخصائيات وأخصائيين، ومنظمات وطنية ودولية، وعباً أكثر من 363 مليون دولار ومئات التعهدات السياسية والسياساتية والتنفيذية. وأطلقت معايير دنيا لتعزيز الاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنساني في جميع مراحل البرامج الإنسانية. وعُزز في جميع العمليات إطار المساءلة عن العنف الجنساني، وهو جزء أساسي من مبادرة الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

81 - ازداد عدد الأشخاص في الحالات الإنسانية الذين أبلغوا عن تعرضهم للاستغلال والانتهاك الجنسيين في العام الماضي مقارنة بالأعوام السابقة⁽¹⁷⁾. وفي حين أن أسباب تلك الزيادة غير واضحة، فعمل ذلك أن يكون عائداً في بعض جوانبه إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يجهرن بذلك، وإلى زيادة إمكانية الوصول إلى قنوات الشكاوى. والمجتمع الإنساني مصمم على الحماية الكاملة للبشر من الاستغلال والانتهاك، وعلى محاسبة الجناة. وفي عام 2019، عززت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المبادئ الأساسية الستة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من خلال حظر العلاقات الجنسية بين العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والأشخاص المستفيدين من المساعدة الإنسانية، والحماية في حالات إساءة استخدام الرتبة أو المنصب⁽¹⁸⁾، وأعلنت عن ثلاث أولويات شاملة لهذا العام، وهي: تعزيز الوقاية، وتوسيع نطاق الأماكن الآمنة بحيث يتمكن جميع الناجين والناجيات من التحدث جهراً، وتعزيز الاستخدام المحترم للسلطة.

82 - وقام أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بزيادة الموارد المقدمة لنظم وخدمات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى القطري، ودعم القيادة العليا، ونشر أخصائيين تقنيين.

(17) انظر: www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/data-allegations-un-system-wide

(18) انظر: <https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/iasc-six-core-principles-relating-sexual-exploitation-and-abuse>

وبحلول نهاية عام 2019، كان يوجد في أكثر من نصف عدد البلدان التي فيها عمليات إنسانية جارية، والبالغ عددها 34 بلداً، منسقون معنيون بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ووفر الفريق المعني بمتابعة النتائج في مجال المساواة والإدماج التابع للجنة الدائمة التوجيهات التنفيذية والدعم التقني للشبكات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين العاملة في البلدان، وللأفرقة القطرية المعنية بالعمل الإنساني. وسرّعت الجهات الشريكة للجنة الدائمة الجهود المتضافرة في مجال تدريب الموظفين، وجهات الاتصال في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمنسقين، والجهات الشريكة في التنفيذ، وعززت الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحماية وتقديم الخدمات. وفي عام 2019، أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً صندوقاً برصيد مليون دولار لتوفير القدرات في مجال التحقيق للجهات الشريكة للجنة الدائمة من أجل الاستجابة للادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

حماية الطفل

83 - لا يزال الأطفال يقعون ضحايا "لانتهاكات جسيمة" في النزاعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاغتصاب، والاختطاف، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وفي أحيان كثيرة، لا يتلقى الأطفال الملحقون بجماعات مسلحة أو بقوات مسلحة الدعم اللازم لإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم عموماً في المجتمع. ويواجه الأطفال المرتبطون بجماعات مصنفة ضمن الجماعات المتطرفة العنيفة، أو الذين يُزعم ارتباطهم بها، أو الأطفال المولودون لأفراد تلك الجماعات، تحديات شديدة، بما في ذلك الاحتجاز من جانب السلطات. وتُخلف لأضرار المتصلة بالنزاعات التي تلحق بالبنى التحتية الحيوية، مثل شبكات المياه والصرف الصحي، أثر غير متناسب على الأطفال، وذلك، على سبيل المثال، بزيادة مخاطر الإصابة بالأمراض السارية وسوء التغذية.

84 - وواصلت الجهات الشريكة في المجال الإنساني تقديم خدمات الاستجابة للأطفال المتضررين وأسرهم، بما في ذلك جمع شمل الأسر والدعم الكلي لإعادة الإدماج، وذلك تماشيًا مع المعايير الدنيا لحماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية، التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ونُقحت وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

هاء - إضفاء الطابع المحلي

85 - تواصل الجهات صاحبة المصلحة المشاركة بنشاط في مبادرات أعم مرتبطة بإضفاء الطابع المحلي كجزء أساسي من عملها. وقد كُفيت السياسات والنهج التنظيمية بما يتماشى مع الالتزامات المتفق عليها في إطار تلك المبادرات. وأحرز بعض التقدم في دعم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في العمل الإنساني، بما في ذلك الاستثمار في القدرات المحلية من خلال التدريب وتوجيه قسط أكبر من الموارد إليها. ولا تزال الصناديق القطرية المشتركة تشكل أكبر مصدر للتمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، حيث خصصت لها مبلغ 252 مليون دولار (25 في المائة) في عام 2019؛ وهذا المبلغ يزيد على ثلاثة أضعاف المبلغ المسجل في عام 2015 الذي وصل إلى 74 مليون دولار.

86 - وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية التي شاركت في المرافق الإنسانية وفي الأفرقة العاملة التقنية الرائدة المنشأة لدعم المجموعات العنقودية. واللغة مهمة للمساواة والفعالية، كما يمكن

أن تعكس مدى إضفاء الطابع المحلي على أنشطة التنسيق؛ حيث أشارت 55 في المائة من المجموعات العنقودية التي شملتها الدراسة الاستقصائية على الصعيد الوطني إلى أنه تُستخدم في الاجتماعات لغة وطنية رسمية أو لغة محلية كلغة للمحادثة. وأفاد معظمها باستخدام موظفين متعددي اللغات بغرض الترجمة الشفوية في الاجتماعات وترجمة المحاضر فيما بعد.

واو - المساواة والإدماج

87 - تشمل المساواة والإدماج التأكد من أن الأفراد الأكثر عرضة للخطر هم محور العمل الإنساني وأنهم هم المحرك لذلك العمل. ويرى رؤساء اللجنة الدائمة بين الوكالات أن المساواة والإدماج المنهجيين هما أمران أساسيان للوفاء بالمعايير والالتزامات الجماعية.

88 - وسُجلت زيادة في عمليات الاستجابة عن طريق جمع وتحليل ودمج ملاحظات المجتمعات المحلية واحتياجات الأفراد من المعلومات وأساليب الاتصال التي يفضلونها في المنتجات والعمليات المقدمة في جميع مراحل الاستجابة، بهدف الاستفادة منها لإعداد الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية، وذلك بدعم من الفريق المعني بمتابعة النتائج في مجال المساواة والإدماج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 12 بلدا. ويجب بذل المزيد من الجهود لضمان ألا يتوقف الأمر على جمع الآراء من السكان المتضررين، بل أن يتعداه أيضا إلى اتخاذ إجراءات بشأنها.

الأشخاص ذوو الإعاقة

89 - تواصل إحراز تقدم في زيادة التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني. وللنهوض بالتغيير، قدم الأمين العام في حزيران/يونيه استراتيجية للأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني لضمان العمل الإنساني الشامل للجميع وتوجيهه.

90 - ووضع الشركاء في المجال الإنساني أيضا توجيهات بشأن تعزيز إدماج منظور الإعاقة في الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة لها، مع التركيز على استخدام بيانات موثوقة لدعم الإجراءات القائمة على الأدلة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وفي عام 2019، قُدم الدعم لإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في مخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة. واتخذ مجلس الأمن بالإجماع أول قرار له على الإطلاق، وهو القرار (2019) 2475، دعا فيه إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع.

91 - وستمثل الخطوات الرئيسية التالية في ضمان التطبيق الفعال لجميع هذه الأدوات والوسائل الجديدة على الصعيدين الميداني والعالمي لكفالة تلبية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، وتعزيز مشاركتهم الهادفة في السياقات الإنسانية.

الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي

92 - تقدر منظمة الصحة العالمية أن واحدا من كل خمسة أشخاص عاشوا في ظروف نزاع في السنوات العشر الماضية يعاني من تدرّج في حالة الصحة العقلية بشكل أو بآخر. ومن خلال إدماج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في أنشطة التأهب والإغاثة والإنعاش منذ البداية، تتحسن نوعية الاستجابة

ومداها، وتتعرض مواجهة الأشخاص المتضررين، وتتسارع وتيرة إنعاش المجتمعات المحلية وإعادة بنائها. وتقدر اليونيسف أن 2,6 مليون طفل يعيشون في المناطق المتأثرة بالآزمات قد حصلوا على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، بمن فيهم المشردون بسبب النزاعات والاضطهاد والكوارث الطبيعية. وفي عام 2019، شدد كل من المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عُقد في جنيف، والمؤتمر الدولي بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات النزاع، الذي عُقد في أمستردام، على أهمية معالجة الثغرات الحرجة وإمكانية الوصول والتمويل.

93 - وقدم الفريق المرجعي المعني بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ، التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، دعماً لتنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ودعماً للأفرقة العاملة المعنية بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي على الصعيد القطري، ودعماً لإدارة الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ، كمجال عمل مشترك بين القطاعات. وعملت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً على وضع إطار مشترك لرصد وتقييم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لتحسين نوعيتها، ومن المقرر وضع الصيغة النهائية للإطار المشترك في عام 2020. وتعمل حالياً الأفرقة العاملة التقنية القطرية المعنية بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في أكثر من 20 من حالات الطوارئ.

زاي - تفشي الأمراض والأوبئة

94 - يفاقم تفشي الأمراض من الاحتياجات الإنسانية في بعض أشد حالات الطوارئ سوءاً، مما يتطلب المزيد من الموارد ويزيد من تعقيد الاستجابات. فاليمن، الذي يمثل أكبر أزمة إنسانية في عام 2019، يكافح أيضاً أسوأ تفشي للكوليرا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فاقمت فاشية الإيبولا التي بدأت في آب/أغسطس 2018، وهي ثاني أكثر الفاشيات المعروفة فتكاً على الإطلاق، من الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمعقدة بالفعل، حيث توفي أكثر من 300 2 شخص وتم تأكيد إصابة 400 3 شخص.

95 - وعلى الصعيد العالمي، تشكل الأمراض المعدية تهديداً متزايداً لملايين الناس. وتصيب فاشيات الكوليرا ما بين ثلاثة وخمسة ملايين شخص في السنة. ويزيد احتمال موت الأطفال دون سن الخامسة بسبب الإسهال الناتج عن المياه والمرافق الصحية غير المأمونة عشرين مرة عن موتهم بسبب العنف المباشر في حالات النزاع. وبعد سنوات من التقدم، ارتفعت حالات الحصبة في جميع أنحاء العالم بسبب الثغرات في تغطية التلقيح. وفي عام 2019، شهد المحيط الهادئ عودة ظهور الحصبة، وأعلن عن تفشي المرض في تونغا وساموا وساموا الأمريكية وفيجي. وبلغت حالات الحصبة المبلغ عنها في جميع أنحاء أفريقيا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019 نسبة تزيد 700 في المائة عنها مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. كما ازداد معدل الإصابة بحمى الضنك على الصعيد العالمي بحدة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح نصف سكان العالم، أي ما يقرب من 3,7 بليون نسمة، معرضين لخطر الآن. وقد توقف التقدم في مكافحة الملاريا.

96 - وعملت منظمة الصحة العالمية مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها لقيادة الاستجابة الصحية في حالات الطوارئ ولدعم البلدان من أجل تعزيز قدراتها على تحسين إدارة مخاطر الفاشيات وتنفيذ اللاتحة الصحية الدولية لعام 2005، بما في ذلك وضع خارطة طريق للبلدان من أجل التعاون في مجال بحوث

انتقال الأمراض بسبب التفاعل بين الإنسان والحيوان. وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم للاستجابة الإنسانية على نطاق أوسع، ونشر مخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة لتلبية الاحتياجات واستباق تفشي الأمراض، بما في ذلك من أجل دعم النظم الصحية في البلدان المتضررة والبلدان المجاورة لمنع انتشار الفاشيات.

حاء - البيانات والتكنولوجيات الجديدة والابتكار

97 - تشكل البيانات جزءاً أساسياً من الاستجابة المبكرة والفعالة وتعزز تنسيق المساعدة الإنسانية. وواصل مركز البيانات الإنسانية تشجيع تبادل البيانات واستخدامها والتعاون من أجل النهوض بالتطبيقات المتعلقة بالتحليلات والنمذجة التنبؤية بمخاطر الكوارث. وبحلول نهاية العام، كانت منصة المركز المخصصة لتبادل البيانات الإنسانية قد استضافت أكثر من 17 000 مجموعة بيانات تتقاسمها مئات المنظمات التي تتراوح بين وكالات الأمم المتحدة الكبيرة والمنظمات غير الحكومية المحلية. وزار المنصة ما يزيد على 700 000 مستخدم من كل البلدان تقريباً.

98 - وأدت النهج الابتكارية في الاستجابات الإنسانية إلى تحسين نوعية المعونة الإنسانية وفعاليتها. ويجري استخدام الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة لتحسين تحديد الشواغل الصحية ونمذجة المخاطر وتقديم المساعدة. فعلى سبيل المثال، تستخدم المنظمة الدولية للهجرة نظام تتبع السلع الأساسية الذي يسمح بتتبع رموز الاستجابة السريعة ذات العلامات الجغرافية على صناديق المعونة حتى وصولها إلى المستودعات وإلى المستفيدين النهائيين من الأفراد، مما يزيد من شفافية العمليات الإنسانية ومساءلتها وفعاليتها.

99 - ويتعين على منظومة العمل الإنساني أيضاً أن تعدل نهجها إزاء التكنولوجيات الجديدة. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على سبيل المثال، بتحديث توجيهاتها لتعكس العمليات السيبرانية في النزاعات المسلحة؛ ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛ واستخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتمثل حماية بيانات المستفيدين وضمان الاعتماد المسؤول للتكنولوجيات الجديدة بطريقة لا تؤدي إلى ضرر غير مقصود إحدى التحديات المتزايدة الأخرى المتعلقة بالحماية.

طاء - تعزيز قدرات الموارد البشرية

100 - تمسحياً مع استراتيجية الأمين العام للموارد البشرية واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أحرز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقدماً باتجاه تحقيق مزيد من التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي خلال عام 2019 من خلال استراتيجيته الرباعية للفترة (2018-2021) التي تركز على الناس. ويشمل ذلك برنامجاً جديداً لتنمية القدرات القيادية يعطي الأولوية للنساء والموظفين الوطنيين ورعايا الدول الممثلة تمثيلاً ناقصاً. ويجري التشجيع على التطوير الوظيفي للموظفين الوطنيين باعتباره قناة رئيسية للمواهب المتنوعة جغرافياً لشغل الوظائف الدولية من الفئة الفنية.

101 - وبالعامل مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قائمة المرشحين لوظائف منسقي الشؤون الإنسانية وقائمة المرشحين ذوي الإمكانات العالية، وشجع على زيادة التنوع بين المرشحين المحتملين، ولا سيما من حيث نوع الجنس والأصل الجغرافي والمهارات اللغوية ذات الصلة بالأدوار القيادية في مجال المساعدة الإنسانية.

102 - ووضعت وكالات الأمم المتحدة مبادرات مماثلة لزيادة التنوع. فعلى سبيل المثال، أدت سياسات المساواة بين الجنسين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي إلى زيادة تمثيل المرأة في فئات الموظفين الدوليين، بما في ذلك زيادة عدد الموظفين من البلدان النامية. وأنشأت الوكالات قوائم مستقبلية للمرشحين الدوليين من أصحاب المواهب لزيادة التنوع، بما في ذلك من التنوع الجغرافي. وأبلغت المفوضية عن زيادة عدد النساء في الميدان وفي مراكز العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب الأسر، وعن الجهود الهادفة الرامية إلى زيادة التنوع في مناطقها السبع داخل المكاتب الإقليمية.

خامسا - التوصيات

103 - بناء على ما تقدم، يوصي الأمين العام بما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع والمنظمات الإنسانية أن تعزز مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، وكفالة احترام هذه المبادئ والتقييد بها بشكل تام؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تتيح وتيسر الوصول السريع والمستدام وبلا عوائق للإغاثة الإنسانية المحايدة، وأن تبسط وتسرع إجراءات دخول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ونشرهم، ودخول السلع والخدمات، وأن تزيل الحواجز والعوائق والرسوم التي تعيق هذا الوصول؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تتخذ على وجه السرعة جميع التدابير اللازمة من أجل تعزيز واحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك عن طريق ضمان حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين والأهداف المدنية. وينبغي لها أن تضع أطرا سياساتية وطنية تنشئ سلطات ومسؤوليات مؤسسية واضحة لحماية المدنيين، وتعزز تدابير مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تحترم وتحمي العاملين في مجال الصحة والعاملين في المجال الإنساني ومرافقهم وأصولهم، بما في ذلك من خلال الامتناع عن شن هجمات مباشرة ضدهم واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنبهم في العمليات العسكرية. وينبغي لها اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير عملية لحماية البعثات الطبية والإنسانية، بما في ذلك البعثات المحددة في التوصيات المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن 2286 (2016)، وعن طريق منع تجريم الرعاية الطبية والمساعدة الإنسانية، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، وإدراج سبل الحماية اللازمة بموجب القانون الدولي في القانون المحلي، وتبادل أفضل الممارسات؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول أن تحترم الطابع المدني للمدارس وسائر المؤسسات التعليمية، وتمتنع عن القيام بأعمال يمكن أن تضر بحماية المرافق التعليمية من الهجمات المباشرة، وينبغي أن تدين بقوة جميع الهجمات والتهديدات بالهجوم على المدارس التي تُرتكب في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تواصل وضع الحماية في صميم العمل الإنساني، وزيادة القدرات والبرمجة للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الحماية التي يواجهها السكان المتضررون، وتعزيز البيئة الحمائية، وتعزيز سلامة الأشخاص المتضررين وكرامتهم، وتوسيع نطاق تدابير منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما بطريقة منهجية تركز على الضحايا، وضمان حصول الضحايا والناجين على الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية زيادة الجهود والتمويل للتصدي للعنف الجنساني، وضمان حصول الناجين على الخدمات الحيوية فوراً عند حدوث حالة الطوارئ، وأن تُدمج بشكل منهجي الوقاية والتخفيف من حدة المخاطر والتصدي لها في خطط الاستجابة الإنسانية؛

(ح) ينبغي لأطراف النزاع أن تتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان؛ وتُشجّع الدول الأعضاء على العمل لإصدار إعلان سياسي لمعالجة الأثر الإنساني الناجم عن هذا الاستخدام، بما في ذلك الالتزامات بتجنب مثل هذا الاستخدام، ووضع السياسات والممارسات التنفيذية ذات الصلة؛

(ط) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية أن تدعم زيادة الجهود الرامية إلى منع التشرد الداخلي القسري والحد منه، وحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، والتوصل إلى حلول دائمة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وهي تُشجّع على المشاركة البناءة مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي وتبادل المعلومات عن الممارسات التي تتبعها والتحديات التي تعترضها، لا سيما فيما يتعلق بالتوصل إلى حلول دائمة؛

(ي) ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن امتثال تدابير مكافحة الإرهاب للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وعدم عرقلة هذه الأنشطة الإنسانية القائمة على المبادئ، بما فيها الأنشطة الطبية؛

(ك) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية زيادة الجهود الرامية إلى توفير وتمويل خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي الشاملة لعدة قطاعات المدمجة في البرامج الإنسانية للتأهب والاستجابة والانتعاش لتلبية احتياجات جميع السكان المتضررين في جميع حالات الطوارئ؛

(ل) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تزيد بصورة منهجية من الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، لأسباب منها ضمان مشاركتهن الهادفة في صنع القرار، بالاستناد إلى تحليل جنساني قوي؛

(م) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز قدراتها، بما في ذلك مواردها البشرية والمالية وخبراتها الفنية، من أجل تعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والسياسات والأطر الاستراتيجية، وأن تحسن جمع وتبادل واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الإعاقة، وأن تضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية؛

(ن) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية وتلك العاملة في مجال السلام وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى أن تعزز التعاون، بما في ذلك التحليل المشترك والتخطيط

المشترك من أجل الحد من المخاطر وأوجه الضعف وزيادة التمويل المتعدد السنوات الموجه نحو تحقيق نتائج جماعية، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية؛

(س) يُطلب من الدول الأعضاء والقطاع الخاص توفير الموارد الكاملة لخطط الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك في حالات الطوارئ الصحية، بحيث يتسنى تلبية جميع الاحتياجات المنقذة للحياة. وتشجّع الدول الأعضاء والقطاع الخاص على مواصلة تقديم دعم قوي للصناديق القطرية المشتركة، وعلى تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم العام ليبلغ مستوى بليون دولار؛

(ع) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تواصل العمل الهادف إلى إقامة شراكات مجدية بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل تعزيز قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية، وليس استبدالها، وينبغي لها أن تعزز مشاركة المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتمويل، قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، ووضع الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في صميم هذه الجهود؛

(ف) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية وتلك العاملة في مجال السلام والجهات الفاعلة الأخرى أن تكثف جهودها الرامية إلى الوقاية من انعدام الأمن الغذائي والتصدي له، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الإنساني والإنمائي والتعاون في مجال السلام، والاستثمار في الزراعة والتكيف مع تغير المناخ والصحة من أجل حماية حياة البشر وسبل كسب الرزق والإنتاج الغذائي، وتوفير التمويل المرن والعاجل، وتوسيع نطاق الدعم لنظم الحماية المجتمعية المراعية للمخاطر والمستجيبة للصدمات، وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين؛

(ص) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعجل في بذل الجهود الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ على الإنسان، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام تحليل المخاطر المناخية في التخطيط والبرمجة، وتعزيز نظم الإنذار المبكر والتأهب والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف وحسن توقيت الاستجابة وفعاليتها؛

(ق) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تواصل توسيع نطاق الجهود المتعلقة بالنهج الاستباقية إزاء الأزمات الإنسانية، ونظم الإنذار المبكر في حالات الطوارئ، والتأهب لحالات الطوارئ لاتخاذ إجراءات قبل وقوع الكوارث، بما فيها تفشي الأمراض والأوبئة والجوائح، والحد من حجم الآثار الإنسانية.